

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزيادة في الأجور لن تسدل الستار على ظلم النظام الرأسمالي!

(مترجم)

الخبر:

تم الإعلان عن أرقام التضخم لشهر كانون الأول/ديسمبر، والتي تتعلق بالملايين من موظفي الخدمة المدنية العاملين والمتقاعدين. وتم الإعلان عن معدل الزيادة في رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين. وسيحصل موظفو الخدمة المدنية والمتقاعدون على زيادة قدرها 16.47%. وقام الرئيس أردوغان بتحديث معدل الزيادة لعام 2023 إلى 30 بالمائة. (وكالات الأنباء)

التعليق:

بعد اللوائح الحكومية الأخيرة بشأن من هم في سن التقاعد، الذين منعوا من التقاعد بسبب التقدم في السن، تحولت الأنظار إلى الزيادة التي ستجرى لموظفي الخدمة المدنية المتقاعدين والعاملين الذين عانوا من التضخم وتكاليف المعيشة. بعد أن أعلن معهد الإحصاء التركي عن بيانات التضخم لشهر كانون الأول/ديسمبر، اتضحت معدلات الزيادة المتوقعة من الملايين من موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين والعاملين في سن التقاعد.

أعلن معهد الإحصاء التركي عن التضخم الشهري بنسبة 1،18% والتضخم السنوي بنسبة 64،27%. كما أصدرت مجموعة أبحاث التضخم بياناتها الخاصة، وذكرت المجموعة أن معدل التضخم الشهري بلغ 5،18% والتضخم السنوي 137،55%.

بعد بيانات التضخم المعلنة، سيحصل الموظفون والمتقاعدون على زيادة إجمالية قدرها 30 في المائة في كانون الثاني/يناير. هذه الزيادة السخيفة تسببت في خيبة أمل في هذه الدوائر. ويبدو أن زيادة الموظفين والمتقاعدين من خلال إظهار معدلات التضخم منخفضة، كانت منخفضة أيضاً. مرة أخرى تركت الحكومة الموظفين والمتقاعدين يعانون في مواجهة التضخم. ومع ذلك، صرح أردوغان، في بيانه بعد اجتماع مجلس الوزراء الأخير، أنهم مصممون على عكس مكاسب تركيا وثوراتها لجميع شرائح الأمة، وخاصة للموظفين، وأنهم سيتعاملون مع الزيادات في رواتب موظفي الخدمة المدنية والأفراد المتقاعدين مع هذا النهج. ومع ذلك، مع هذه الزيادة، كما هو الحال دائماً، جعل أردوغان أرباح وثروات هذا البلد متاحة فقط لعدد قليل من الشركات الرأسمالية. فقد جعل البنوك غنية وتستغل الناس. لقد حول ثروات هذا البلد وأرباحه إلى المؤسسات المالية وأظهر مرة أخرى أنه يقف إلى جانب حفنة من أصحاب رؤوس الأموال، وليس الشعب. فعلى سبيل المثال؛ في تركيا، يحصل أغنى 10% على 54.5% من إجمالي الدخل، بينما يحصل أفقر 50% على 12% فقط من إجمالي الدخل.

في كل منصة، يقول أردوغان إنهم من الآن فصاعداً لن يدعوا الموظفين والمتقاعدين يعانون من التضخم. وهو يدعي أنهم دائماً يحمون حقوقهم. ومع ذلك، في إطار أرقام التضخم المعلنة، من الواضح أن الزيادة الممنوحة للموظفين لا تزال غير قادرة على تحمل تكاليف المعيشة. حتى الزيادة في الحد الأدنى للأجور ظلت على شفا المجاعة.

في العام الماضي وحده، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بمعدل 300 في المائة، وزادت أسعار الطاقة والنفط بمعدل 400 في المائة. هذه الأرقام وحدها هي مؤشر على مدى سخافة زيادة الأجور الممنوحة للموظفين والمتقاعدين. وبالطريقة نفسها، هذا الشعب، الذي عانى من التضخم، دخل العام الجديد بارتفاع في الأسعار. من ضرائب السيارات إلى أقساط التأمين على المركبات، تم إجراء زيادات كبيرة على العديد من البنود من الألف إلى الياء.

قبل ارتفاع الأسعار هذا، قامت الحكومة بإراحة المجتمع نفسياً من خلال وضع لائحة جديدة لأصحاب الحد الأدنى للأجور وأولئك الذين تمت إعاقتهم من التقاعد بسبب السن. ومع ذلك، فإن هذا الارتياح لم يدم طويلاً. استعادت الحكومة بمغرفة ما أعطته بملعقة صغيرة. ستستمر في أخذ مغرفة بعد الانتخابات. في الواقع، سواء أكانت زيادة الحد الأدنى للأجور الحكومية، أحدثت زيادة في رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين، نعم، كل هذه الخطوات هي استثمار في انتخابات 2023، إنها رشوة انتخابية. لولا انتخابات 2023، فهل كانت الحكومة قد اتخذت هذه الخطوات بشأن هذه القضايا؟ إذا كان من الممكن اتخاذ مثل هذه القرارات في هذه الفترة التي تمر فيها البلاد بصعوبات مالية، فسيتم اتخاذها بكل الصعاب في غياب الأزمة الاقتصادية. إذن، لماذا لم يتم أخذها؟ لمن كان حق الشعب، المواطن، الموظف، صاحب المعاش؟ في خطاب ألقاه حول سن التقاعد في عام 2019، قال أردوغان، "حتى لو خسرنا الانتخابات، أنا خارجها". ألم يقل أن هذا الحساب خطأ؟ إذن ما الذي تغير اليوم؟ وهذا يعني أنه يمكن للحكومة اتخاذ مثل هذه الخطوات في أي وقت، حتى لو كانت ستفوز في انتخابات 2023، ما دامت تريد أن تتخذ [مثل هذه الخطوات].

من ناحية أخرى، عندما ننظر إلى تاريخ الإسلام الممتد أكثر من 1300 عام، لم يكن هناك مثل هذا الظلم الاقتصادي. لم تكن هناك فترة تم فيها رفع الأسعار واحدة تلو الأخرى، وتناقصت القوة الشرائية للناس، وانتشر البؤس والفقر، واستُعل عرق جبين العامل والموظف المدني كثيراً؛ لأن الدولة الإسلامية تلبى الحاجات الأساسية للناس. فهي لا تجعل الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي وغيرها من الممتلكات العامة متاحة لعدد قليل من الشركات الرأسمالية، بل تستخدمها لصالح الناس. وبالطريقة نفسها، لا توجد ضرائب دائمة تحني ظهور الناس وتلقي عليهم بعبء كبير. لا يوجد سوى التنمية والازدهار والسلام والسعادة. عسى ربنا أن يمن علينا بمثل هذه الدولة في المستقبل القريب إن شاء الله.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

يلماز شيليك